

212194 - الكلام على حرف : (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَّوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً)

السؤال

أريد ردا على سؤال حتى يشفى قلبي : وهو تفسير جامع البيان في القرآن للطبري ، في تفسير الآية 24 من سورة النساء : عن حبيب بن أبي ثابت : أعطاني ابن العباس مصحفا فقال : هذا على قراءة أبي . فقال أبو كريب : قال يحيى فرأيت المصحف عند نصير فيه (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) . و "أجل مسمى" : ليست في المصاحف التي بين أيدينا ؟

ويوجد هذا النص في مصادر أخرى من كتب الحديث والتفسير ؟

الإجابة المفصلة

روى الطبري في "تفسيره" (8/ 177) والحاكم في "مستدرکه" (3192) وابن أبي داود في "المصاحف" (ص204) عن أبي نضرة، قال: قَرَأْتُ عَلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى) .

قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَقُلْتُ: مَا نَقَرُّوْهَا كَذَلِكَ.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: " وَاللَّهِ لَأَنْزَلَهَا اللَّهُ كَذَلِكَ "

وصححه الحاكم على شرط مسلم .

قال ابن كثير رحمه الله : " كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبِيُّ بَنُ كَعْبٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالسُّدِّيُّ يَقْرَءُونَ : (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَّوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً) ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: نَزَلَتْ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَىٰ خِلَافِ ذَلِكَ " .

انتهى من "تفسير ابن كثير" (2/ 226) .

وهذا الحرف : (إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى) ليس من القراءة المتواترة ، والقراءة المتواترة المثبتة في المصحف - كما هو معروف - هي : (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ أَجُورَهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً) بدون هذا الحرف .

فعلى القول بأنه كان من القرآن : فإنه إنما كان يُقرأ به أولا ، وكان نكاح المتعة أول الإسلام جائزا ، ثم نسخ ذلك كله ، وحرمت المتعة إلى يوم القيامة .

وروى مسلم (1406) عن ابن أبي عمرة قال : " إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا، كَالْمَيْتَةِ، وَالْدَّمِ، وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا " .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

" فإن قيل: ففي قراءة طائفة من السلف: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) قيل: أولا ليست هذه القراءة متواترة، وغايتها أن تكون كأخبار الأحاد.

ونحن لا ننكر أن المتعة أحلت في أول الإسلام، لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك.

الثاني: أن يقال: هذا الحرف إن كان نزل ، فلا ريب أنه ليس ثابتا من القراءة المشهورة، فيكون منسوخا، ويكون نزوله لما كانت المتعة مباحة، فلما حرمت نسخ هذا الحرف، ويكون الأمر بالإيتاء في الوقت ، تنبيها على الإيتاء في النكاح المطلق.
وغاية ما يقال: إنهما قراءتان، وكلاهما حق.

والأمر بالإيتاء في الاستمتاع إلى أجل مسمى : واجب إذا كان ذلك حلالا ، وإنما يكون ذلك إذا كان الاستمتاع إلى أجل مسمى حلالا، وهذا كان في أول الإسلام، فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها إلى أجل مسمى : حلال، فإنه لم يقل: وأحل لكم أن تستمتعوا بهن إلى أجل مسمى، بل قال: (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن) فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع: سواء كان حلالا، أو كان في وطء شبهة.

وأيا: فإن الله تعالى إنما أباح في كتابه : الزوجة وملك اليمين، والمتمتع بها ليست واحدة منهما، فإنها لو كانت زوجة لتوارثا، ولوجبت عليها عدة الوفاة، ولحقها الطلاق الثلاث؛ فإن هذه أحكام الزوجة في كتاب الله تعالى، فلما انتفى عنها لوازم النكاح ، دل على انتفاء النكاح ؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم.

والله تعالى إنما أباح في كتابه الأزواج وملك اليمين، وحرّم ما زاد على ذلك ، والمستمتع بها بعد التحريم : ليست زوجة، ولا ملك يمين، فتكون حراما بنص القرآن "

انتهى ملخصا من "منهاج السنة" (4/187-191).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله :

" قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) الْآيَةَ، يَعْنِي: كَمَا أَنْكُمْ تَسْتَمْتَعُونَ بِالْمُنْكَوْحَاتِ فَأَعْطُوهُنَّ مُهُورَهُنَّ فِي مَقَابَلَةِ ذَلِكَ، فَالْآيَةُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ، لَا فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ كَمَا قَالَ بِهِ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا.

فَإِنْ قِيلَ: التَّعْبِيرُ بِلَفْظِ الْأُجُورِ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأُجْرَةَ فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ ؛ لِأَنَّ الصِّدَاقَ لَا يُسَمَّى أُجْرًا؟.

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْفُرْزَانَ جَاءَ فِي تَسْمِيَةِ الصِّدَاقِ أُجْرًا ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: (فَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ آلِهَتِهِمْ نِكَاحًا) الْآيَةَ ، أَي: مُهُورَهُنَّ بِلَا نِزَاعٍ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) الْآيَةَ ، أَي: مُهُورَهُنَّ ، فَاتَّضَحَّ أَنَّ الْآيَةَ فِي النِّكَاحِ لَا فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ .

فَإِنْ قِيلَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبِيُّ بَنِي كَعْبٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالسُّدِّيُّ يَفْرَعُونَ: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فِي نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، فَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجُهٍ:

الأول: أَنَّ قَوْلَهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَمْ يَثْبُتْ قُرْآنًا ؛ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى عَدَمِ كُتْبِهِ فِي الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ .

الثاني: أَنَّا لَوْ مَسَّيْنَا عَلَى أَنَّهُ يُحْتَجُّ بِهِ ، كَالِإِحْتِجَاجِ بِخَبَرِ الْأَحَادِ ، كَمَا قَالَ بِهِ قَوْمٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ مِنْهُمْ لِلْآيَةِ بِذَلِكَ، فَهُوَ مُعَارِضٌ بِأَقْوَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلَافِهِ ؛ وَلِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ قَاطِعَةً بِكَثْرَةِ ، بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .
الثالث: أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا تَسْلِيمًا جَدِيلًا أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ ، فَإِنَّ إِبَاحَتَهَا مَنْسُوخَةٌ ، كَمَا صَحَّ نَسْخُ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الرابع: أَنَّهُ تَعَالَى صَرَّحَ بِأَنَّهُ يَجِبُ حِفْظُ الْفَرْجِ عَنِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالسَّرِّيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) ، ثُمَّ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمُتَّبِعِي وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْعَادِينَ بِقَوْلِهِ: (فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُسْتَمْتَعَ بِهَا لَيْسَتْ مَمْلُوكَةً وَلَا زَوْجَةً ، فَمُبْتَغِيهَا إِذَنْ مِنَ الْعَادِينَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ .

وَسِيَّاقُ الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدِيدِهَا : يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ ، لَا فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الْمُحْرَمَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ) الْخ .

ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ غَيْرَ تِلْكَ الْمُحْرَمَاتِ حَالًا بِالنِّكَاحِ بِقَوْلِهِ : (وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُخْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ) ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ نَكَحْتُمْ مِنْهُنَّ وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا يَلْزَمُكُمْ أَنْ تُعْطَوْهَا مَهْرَهَا ، مُرْتَبًا لِذَلِكَ بِالْفَاءِ عَلَى النِّكَاحِ بِقَوْلِهِ : (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ) الْآيَةَ " انتهى ملخصا من "أضواء البيان" (1/ 236-238) .

وقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يشعر بأنه رجع عن القول بإباحة نكاح المتعة .

فروى البخاري (5116) عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: سُئِلَ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ فَرَحَّصَ ، فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ، وَفِي النِّسَاءِ قَلَّةٌ؟ أَوْ نَحْوَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ .

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله :

" ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبوتا لا شك فيه : الإذن في نكاح المتعة، ثم تحريمه تحريما مؤبداً إلى يوم القيامة، وحكي إجماع من سوى الشيعة على ذلك، وما يشبه الإجماع من أئمة العلم ، منهم : أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو جعفر الطحاوي ، وأبو القاسم البغوي ، وأبو بكر الحازمي ، وابن المنذر وابن بطال وأبو سليمان الخطابي وغيرهم " انتهى بتصرف واختصار من "مجموع فتاوى ابن باز" (20/ 291-296)

راجع إجابة السؤال رقم : (20738) .

والله أعلم .